تعافي 685 إصابة ترفع حالات الشفاء إلى 37715

«الصحة»: 745 إصابة جديدة بـ«كوفيد 19» و4 حالات وفاة

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس الأربعاء تسجيل 745 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد (كوفيد 19) خلال ال24 ساعة قبل الماضية ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 46940 حالة، فيما تم تسجيل 4 حالات وفاة إثر اصابتهم بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى أمس 358 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ (كونا): إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الاصابة ال745 السابقة تضمنت 434 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 28ر58 في المئة و311 حالة لغير الكويتيين بنسبة 75ر41 في المئة.

وأضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع (182 حالة بمنطقة الفروانية الصحية) و(176 بمنطقة الجهراء الصحية) و(169 بمنطقة الاحمدي الصحية) و(120 بمنطقة العاصمة الصحية) و(98 بمنطقة حولي الصحية).

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ذكر أنها جاءت بواقع (41 حالة بمنطقة تيماء) و(36 حالة بمنطقة الفروانية) و(30 حالة بمنطقة صباح السالم) و(27 حالة بمنطقة جليب الشيوخ) و(27 حالة بمنطقة الصليبية السكنية) و(21 حالة بمنطقة جابر العلي).

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 139 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد 19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8867 حالة.

وعن مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال ال24 ساعة الماضية 49 شخصا بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وبين السند أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 4150 مسحة، مشيرا إلى أن مجموع الفحوصات بلغ أكثر من 391037 ألف فحص.

وجدد دعوة المواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق إستراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة الكويتية أعلنت في وقت سابق أمس بلوغ عدد حالات الشفاء من مرض (كوفيد 19) 37715 حالة بعد تعافي 685 إصابة خلال الساعات ال24 قبل الماضية.

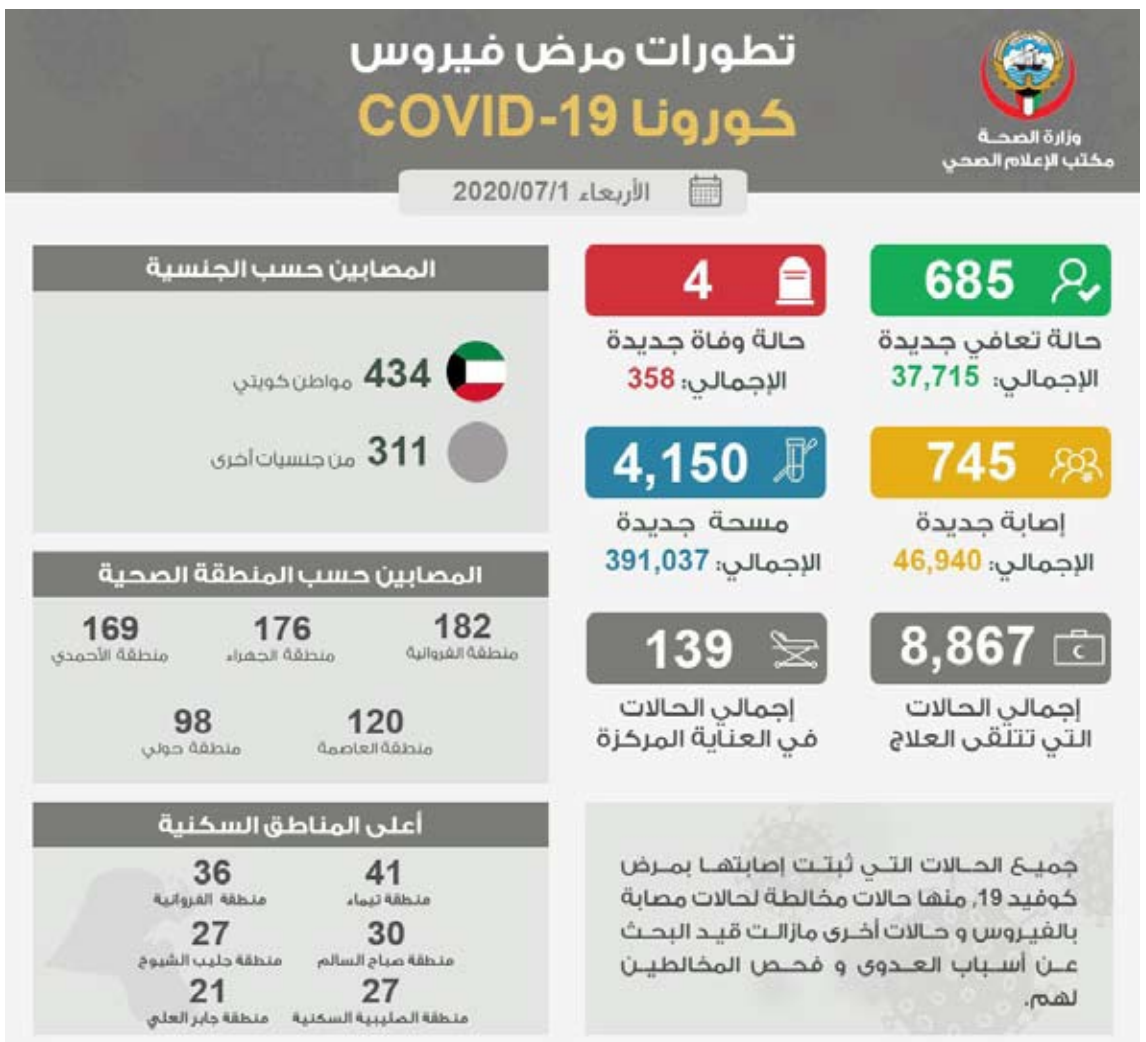

تطورات مرض فيروس كورونا أمس

خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية الإعلاميين الكويتية عبر منصة «زووم»

مختصون في الإعلام يحذرون من خطورة الشائعات

أكد مختصون في المجال الإعلامي أمس الأربعاء أهمية الدور الملقى على عاتق الحكومات ووسائل الإعلام وكذلك الأفراد في التصدي للمعلومات المغلوطة وحماية أمن المجتمعات وخاصة في أوقات الأزمات.

وحذر هؤلاء المختصون في مداخلات خلال حلقة نقاشية تفاعلية بعنوان (التصدي للمعلومات المغلوطة في الإعلام)، التي نظمتها جمعية الإعلاميين الكويتية عبر منصة (زووم) من خطورة الشائعات باعتبارها بذرة للفتنة وتزييفا للواقع وقلبا للحقائق.

واعتبروا أن مهمة رجال الصحافة والإعلام لم تعد مقتصرة على إعلام الناس بما يجري بل عليهم التحقق قبل ذلك من مصداقية الخبر قبل نشره والتحلي بالمسؤولية المهنية والأخلاقية ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.صص

وفي البداية قالت أستاذة علم الاتصال الحديث والإعلام بجامعة الكويت الدكتورة بشاير الصانع: إنه مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي وما تشهده من تدفق غزير للمعلومات بات لزاما على الجميع الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الرئيسية الموثوقة.

وأضافت الصانع أن تعاطي الحكومات بشكل شفاف مع وسائل الإعلام من شأنه التصدي للمعلومات المزيفة ومن ثم طمأنة أفراد المجتمع الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تجنب إعادة نشرها وتداولها لحماية أوطانهم.

وأكدت ضرورة تأهيل الكوادر الإعلامية للتعامل الصحيح مع السيل المتدفق من المعلومات عبر وسائل التواصل وتفعيل أدوات ضبط الجودة وفحص الحقائق من أجل وأد الشائعات قبل انتشارها لافتة إلى ضرورة تضمين مادة (الوعي الإعلامي) في المناهج الدراسية.

ومن جانبه قال رئيس اتحاد الإعلام الإلكتروني الكويتي فيصل الصواغ: إنه في ضوء تعاطي قطاع كبير من المجتمعات مع وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت مصدرا للأخبار ومع الزخم الكبير للمعلومات المتداولة عبرها يتعين على مسؤولي وسائل الإعلام والجمهور التحلي بالحس الوطني والشعور بالمسؤولية خاصة في أوقات الأزمات.

وأشار الصواغ إلى ضرورة الارتكان لوسائل الإعلام الرسمية والموثوقة مثل وكالة الأنباء الكويتية (كونا) من أجل الحصول على معلومة دقيقة.

وأكد أهمية التعاون الإعلامي المشترك ما بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في محاربة المعلومات المغلوطة والشائعات التي تعد «أخطر مدمر للدول» مبينا أن «حماية المجتمعات من الشائعات تصون الأوطان».

من جهتها قالت المؤلفة والخبيرة الإعلامية الأمريكية مارغريت سوليفان: إن وسائل الإعلام «الرصينة» تسهم بشكل كبير في التوعية ووأد الشائعات ومن ثم حماية المجتمعات من الانزلاق إلى فخ المعلومات المغلوطة وتبعاتها.

ودعت سوليفان إلى تنمية وتطوير قدرات الكوادر الإعلامية وصقل مهاراتها في سبيل كشف المعلومات المزيفة وفلترة الأخبار المتداولة حماية لأفراد المجتمع ومن ثم زيادة وعيهم.

وأكدت ضرورة عمل الحكومات على طرح المعلومات أمام الجمهور بكل شفافية بما يسهم في محاربة الشائعات فضلا عن أهمية تكاتف أجهزة الدولة وإداراتها الإعلامية من أجل التصدي للمعلومات المغلوطة.

ونوهت بتوجه الشركات القائمة على تشغيل منصات التواصل الاجتماعي في تغيير سياساتها بشأن التعاطي مع الأخبار المغلوطة والمعلومات المضللة ومنع رواجها مؤكدة أهمية اضطلاع أفراد المجتمع بمسؤولياتهم لمحاربة الشائعات ومنع تضخيمها.

من ناحيته قال الكاتب والصحفي الكويتي أحمد الفهد في مداخلته: إن «الشائعات أكثر خطرا على المجتمعات من الأوبئة» داعيا إلى التصدي لها ووأدها قبل انتشارها لصون السلام والاستقرار المجتمعي.

وأكد الفهد أهمية تنظيم الجهات الحكومية لمؤتمرات ولقاءات صحفية دورية من أجل توفير المعلومات والرد على استفسارات وسائل الإعلام بشكل دقيق ومن ثم إيصالها إلى المتلقي بشكل مبسط. ولفت إلى ضرورة إطلاق حسابات رسمية لمختلف الجهات الحكومية عبر جميع منصات التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور بما يسهم في تقديم المعلومة الصحيحة ومحاربة الشائعات قبل انتشارها.

وبدوره حذر نائب رئيس التحرير لشؤون النشرة الإنجليزية في وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بدر الشرهان من خطورة الشائعات على الأوضاع الأمنية في المجتمعات باعتبارها تزرع الفتنة وتزيف الواقع وتقلب الحقائق.

وقال الشرهان: إن على الجميع التأكد من المعلومة قبل إعادة نشرها، لافتاً إلى أهمية تكثيف الحملات التوعوية بأهمية الاستخدام الصحيح لوسائل التواصل الاجتماعي وعدم تحويلها إلى معول هدم.

الكندري: مستمرون في مساعدة الأيتام ورعايتهم خلال أزمة «كورونا»

«زكاة العثمان» تكفل أكثر من 3 آلاف يتيم حول العالم

أيتام "زكاة العثمان" السوريين

مجموعة من الأيتام في ألبانيا

أحمد باقر الكندري

أكد مدير لجنة زكاة العثمان التابعة لجمعية النجاة الخيرية أحمد باقر الكندري أن اللجنة تقوم بتنفيذ عدة مشاريع خيرية أهمها (مشروع رفقاء النبي صلي الله عليه وسلم لكفالة الأيتام) وهو من أهم وأبرز المشاريع الخيرية التي تقوم بها اللجنة داخل الكويت وخارجها ، حيث يعد مشروع استراتيجي لمساعدة المحتاجين من الأسر التي فقدت عائلها، مؤكدا أننا في ظل أزمة جائحة كورونا مستمرين في مساعدة أيتامنا في كل مكان حتى تنتهي بإذن الله تعالى، بمساندة ودعم أهل الخير في الكويت لهذا المشروع .

وأضاف الكندري في تصريح صحفي: يعد هذا المشروع من أولويات اللجنة في مجال الرعاية الاجتماعية والإنسانية لاهتمامه بشريحة مهمة في المجتمع وهم « الأطفال الأيتام» حيث يوفر لهم هذا المشروع مختلف أنواع الرعاية التي تحفظ لهم حياتهم في إطار تربوي صحيح ضمن البيئة المناسبة تحت إشراف متخصصين في مختلف جوانب التربية مع إعطاء الأولوية لاستمرار تدفق المساعدات لمختلف الأيتام، وذلك للمساهمة في تنشئتهم تنشئة سليمة وسد احتياجاتهم وتقديم أوجه الرعاية والدعم لهم.

ولفت إلى إن اللجنة تكفل أكثر من 3 آلاف يتيم داخل الكويت وخارجها في عدة دول أهمها أيتام اللاجئين السوريين، والايتام في مصر ولبنان واليمن وكوسوفا وغيرها من الدول العربية والإسلامية الأخرى مشيرا الى ان قيمة الكفالة خارج الكويت 15 دينار ويمكن للمحسنين التبرع بالتواصل مع اللجنة هاتفياً، أو زيارة أفرع اللجنة بمنطقة حولي أو الروضة .

ودعا الكندري أهل الخير إلى دعم مشروع كفالة الأيتام والمساهمة فيه بأموال الزكاة والصدقات، مؤكدا أن أبواب اللجنة مفتوحة لكل من أراد التبرع لدعم المشروع لأجل إدخال السرور والفرحة على هؤلاء الأيتام، حيث أن كفالة اليتيم تربيه وتحميه، وتعوضه جزء من حنان أبيه، مؤكدا أنه لولا فضل الله أولا ثم مساهمات أهل الخير ودعمهم المستمر لأعمال وأنشطة ومشاريع اللجنة لما حققت الإنجازات التي وصلت إليها .

«إحياء التراث» وزعت 15 ألف وجبة غذائية في أماكن تجمعات العمالة

جانب من توزيع الوجبات الغذائية

وزعت جمعية إحياء التراث الإسلامي أكثر من 15 ألف وجبة غذائية في أماكن تجمعات العمالة، وذلك على مدى خمسة أيام وحتى يوم أمس الأول وهي بداية وانطلاقة جيدة لبدء تنفيذ مشروع توزيع الوجبات على أماكن تجمع العمالة.

وأفاد تقرير لفرع جمعية إحياء التراث الإسلامي في منطقة الجهراء أن المشروع قد بدأ بداية موفقه وسيستمر إن شاء الله حتى انتفاء الحاجة لهذه الوجبات، وقد تم التوزيع في مناطق جليب الشيوخ والفروانية وخيطان.

وأضاف تقرير الجمعية: رأينا الحاجة الكبيرة لعدد كبير من العمالة المنقطعة والأسر المحتاجة وخصوصا للمواد الغذائية والخبز في ظل ظروف صعبة من حيث الانقطاع عن العمل وعدم وجود مصدر دخل ثابت وكذلك الأجواء الصيفية الحارة.

وقد طرحت جمعية إحياء التراث الإسلامي في وقت سابق حملة لـ (توزيع الوجبات على العمال المحتاجين) ضمن عدة مشاريع تحت شعار صدقة السر لسد حاجة الفقراء والمحتاجين في داخل وخارج الكويت ومنها مساعدة الأسر المحتاجة ثم إطعام الطعام وسقيا الماء، ويأتي طرح هذه المشاريع استجابة لعدد من التقارير والمناشدات وطلب كثير من المتبرعين وقد حققت من خلالها الجمعية الكثير من الانجازات داخل الكويت وخارجها لبت الكثير من حاجات الفقراء والمحتاجين.

وقد سبق وتحت شعار (صدقة السر) تنفيذ مشروع رغيف الخبز للمحتاجين وتم من خلاله توفير كميات كبيرة من الخبز تجاوزت ربع مليون خبزه في داخل الكويت ولا شك أن آلاف الأسر التي تأثرت وتضررت من أزمة كورونا لا تزال بحاجة للمساعدة وخصوصا في مناطق الحجر الصحي الحاجة فيها كبيرة لتوفير المواد الغذائية الرئيسية. وقد دعت الجمعية إلى الاستمرار بتلك الفزعة الخيرية الكويتية التي تنادى إليها أهل الخير في الكويت لمساعدة المحتاجين والمتضررين من الظروف التي طرأت علينا بسبب جائحة كورونا.

«حقوق الإنسان»: تولّي المرأة للقضاء يتماشى مع نصوص الدستور والمصلحة العامة

عبرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عن بالغ سعادتها لتعيين 8 نساء كويتيات في منصب قاضيات، وللحراك النسوي في الكويت الهادف لإشراك المرأة في كل مفاصل الدولة بلا تمييز بينها وبين الرجل، وهو حراك لا تقوده النساء فحسب، بل المجتمع المدني كذلك، فالجمعية تقوم بتنفيذ مشروع بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية يهدف لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع الكويتي والمساهمة في حصول المرأة على كافة حقوقها «تكامل» ومن ضمن أنشطته إصدار دراسة تحليلية حقوق المرأة في الكويت في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «CEDAW».

وكانت الدراسة قد توصلت إلى نتيجة أن تولّي المرأة للقضاء لا علاقة له باشتراط الذكورة فقها وقانونا وهو ما يتماشى مع نصوص الدستور والمصلحة العامة وتطورات طبيعة النظام العام الكويتي، وتغيّر ظروف المجتمع الذي أصبح يتفهم في أغلبيته عمل المرأة في جميع المجالات، فوصول المرأة الكويتية إلى الوزارة، وعملها في إدارة الفتوى والتشريع بنسبة 42% قرينة قانونية لإمكانية توليها القضاء.

فيما أوصت بتفعيل التجربة التي خطاها المُشرّع الكويتي في تولي المرأة الكويتية وظائف في النيابة العامة بعد انقضاء مدة الخدمة المطلوبة في النيابة العامة المحددة بست سنوات بما يساعد الأجيال القادمة من الكويتيات في تولي منصب القضاء.

ويمكن للنساء أن يشاركن بفعالية في أي منصب يقمن بتوليه، فمن خلال موقع المرأة كوكيلة للنائب العام فقد باشرن أعمال التحقيق والجنايات والانتقال إلى مسارح الجريمة والواقعة ومعاينة الجثث وإجراء التحقيق في القضايا، وأشرفن على العملية الانتخابية والمجالس البلدية وقمن بعملية الفرز وهذا النجاح الذي تحققه اليوم سيُعطي دافعاً للجهات المسؤولة أن تزيد من مشاركة النساء عموماً.

وترى الجمعية أنه من المهم إنشاء مجلس وطني للمرأة يضم المهتمات بشؤون المرأة بحيث يؤخذ برأي المجلس قبل الموافقة على أي اقتراح بقانون أو مشروع قانون أو أي مشروع لقرار تنظيمي يتعلق أمر يمس حقوق أو واجبات المرأة الكويتية.

النائب العام الكويتي، عيّن أول أمس، 8 نساء كويتيات في منصب قاضيات، كسابقة تاريخية في البلاد أن يتم تعيين قاضيات لأول مرة في هذا المنصب الذي ظل حكراً على الرجال، قبل أن يصبح اليوم مُتاح أيضاً للنساء.